هجرة الكفاءات العربية وأثرها على التنمية المستدامة في الوطن العربي

د/ شريفة معدن

جامعة أم البواقي

الملخص :

شهد العالم في السنوات الأخيرة ظاهرة استفحال هجرة الكفاءات أو هجرة العلماء ذات المستويات العالية، وهي في الحقيقة تسميات لظاهرة قديمة قدم التاريخ، حتى أصبحت هذه الظاهرة التي تعانيها الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، فأصبح التنافس العالمي على المهارات العالية محور اهتمام العديد من البلدان المتقدمة.

هذه الظاهرة التي أصبحت هاجسا مخيفا للحكومات والمنظمات على السواء، نظرا للآثار السلبية المترتبة عنها والمتعلقة مباشرة بالتنمية المستدامة والتطور والنمو الاقتصادي للدول. وعليه سوف نحاول تسليط الضوء على ظاهرة هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج وأثر ذلك على الاقتصاد العربي، مع الإشارة إلى جملة من التدابير للحد منها.

Résumé :

cet essai est concerné seulement par l'émigration des élites arabes (fuite de cerveaux), qui est largement différente de l'émigration économique de la masse des travailleurs, vers l'Europe, les Etats Unis et les pays riches. L'hypothèse principale est que l'état effrayant des sociétés arabes, au niveau politique, social et culturel, est actuellement le principal motif derrière la fuite des élites et le principal obstacle devant leur retour éventuel. Nous montrerons à travers d'abord les données réelles de l'analyse quantitative, puis des écrits d'auteurs arabes, en plus des rapports d'institutions internationales comme l'Unesco, que l'état des lieux encourage la fuite massive des cerveaux, alors que le sous-développement de leurs pays devrait être une invitation au retour. Mais l'étouffement des libertés est un dissuasif de taille empêchant tout retour et toute intégration positive dans le pays natal.

مقدمة:

إن التنمية نهضة حضارية شاملة تقتضي القضاء على أنماط التبعية ، وتنهض بقيام علاقات جديدة تقوم على أساس تبادل المصالح، وهي تهدف إلى تغيير بنائي اجتماعي– اقتصادي – سياسي، وتقوم على تعبئة الإمكانات البشرية وتوظيفها التوظيف الصحيح لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية، وفي هذا السياق يعتبر الإنسان محور عملية التنمية والمحرك الأساسي لها ، فهي عملية اجتماعية تعتمد على جهود الإنسان في تعامله مع بيئته.

فالتغيرات التي نشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الاقتصاد، هي – في جوهرها أحيانا– تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق في منعطفات التاريخ ، فتتغير معالم الحياة بتحول الإنسان نفسه في إرادته واتجاهاته عندما يدرك معنى جديدا لوجوده في الكون. وهذا التحول لا يؤثر في عالم الأشياء ولا في المعقولات التي يتضمنها عالم الأفكار بوصفه أنماطا تطبيقية، أي لا يؤثر في عالم الاقتصاد بأنواعه ، ما لم يؤثر في محتوى النفوس ذاتها طبقا لقوله تعالى "**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**" سورة الرعد "الآية 11.من هذا المنطلق نستنبط العلاقة المتينة التي تربط بين الإنسان والتنمية، الذي مما لا شك فيه أنه محور التقدم الاقتصادي والتطور الحضاري للمجتمعات.

1. رأس المال الفكري البشري ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع:

أدى الالتفات إلى الأهمية البالغة لمفهوم " رأس المال البشري " وتراكمه في نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية ، كما وكيفاً وعمقاً . وفى ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية ، ويخلق – في مقابل ذلك– وظائف جديدة ترتكز على المعرفة ، وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج، مما يتطلب تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف، خاصة أن العالم يشهد–اليوم– بزوغ نظام اقتصادي جديد مبني على الاستخدام الأمثل للمعرفة يعرف "باقتصاد المعرفة ".

لذلك فهناك اتفاق على أن التحديات التي يحملها العصر الجديد، لن يتصدى لها إلا رأس مال بشري دائم التطور، ودائم النمو، سواء أكان على المستوى الفردي أم على صعيد

المجتمعات، حتى يمكن للجميع المشاركة في تطوير العالم الجديد، وفى ظل سياق تنافسي عالمي بالغ الحدة.

ويمثل رأس المال البشري المعارف والمهارات والقدرات التي تجعل العنصر البشري قادراً على أداء واجباته ومسئولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار. وتتعلق تنمية رأس المال باستقطاب ومساندة العنصر البشري والاستثمار فيه وذلك باستخدام العديد من الوسائل التي تتضمن التعليم والتدريب، وإسداء النصح والإرشاد والتدريب الميداني والإشراف المباشر.

وردت العديد من التعاريف المتعلقة بمصطلح رأس المال البشري، فقد عرفه Schuttz et Theador بأنه "مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية"(العنزي،2009،ص168)، وفي سنة 1965 تناول Marshall مفهوم رأس المال البشري على انه "يتضمن جزء كبير من المعرفة والتنظيم ، وأن المعرفة هي أقوى محرك للإنتاج".

في عام 1776 أشار Adam Smith في كتابه الموسوم "ثروة الأمم" إلى تأثير مهارات العاملين في العملية الإنتاجية وجودة المخرجات، وطالب بأن تحدد الأجور على وفق ما يبذله من وقت وجهد وكلفة لكسب المهارات المطلوبة في أدائهم لمهاراتهم. وفي سنة 1890 أكد الاقتصادي Alfred Marshall على الاستثمار في البشر بقوله "إن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر(العنزي،2009،ص158).

ويعد ".A.Pigeon " أول من تحدث عن مصطلح رأس المال البشري،إذ يقول: "إن هناك استثمارا في رأس المال البشري كما أن هناك استثماراً في رأس المال المادي. أما" Gary Becker"في كتابه "رأس المال البشري" الذي تم نشره عام 1964،فقد اعتبر رأس المال البشري مماثلا "للوسائل المادية للإنتاج"، مثل المصانع والآلات. ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري (من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية). وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر. وبناء على ذلك، فإن رأس المال البشري هو بمثابة وسيلة للإنتاج تتمخض عنها مخرجات إضافية عند زيادة الاستثمار فيها.

وبالتالي فالإنسان جزء أساس في التنمية،لأنه أداة التنمية وهدفها في الوقت نفسه، والتنمية لا يمكن أن تقتصر على مجرد التوسع العمراني أو الزراعي، كما أنها لا يمكن أن تقتصر على

الجانب الاقتصادي،أو أن تكون تنمية علمية أو تكنولوجية فحسب، وإنما هي– أيضا– تنمية اجتماعية وثقافية وأخلاقية وقيمية، وأن تعتمد على الإنسان بتنمية قدراته، أيا كانت هذه القدرات (الحر،2003، ص34).ولهذا كان التوجه العالمي الحديث إلى الاستثمار في رأس المال البشري،يهدف إلى إحداث التنمية والرخاء وتقليص الفقر وتحسين التعليم، والصحة وتقليص معدلات الجريمة والعنف. وبتحديد أكثر دقة، توظيفه فيما يعرف بتحقيق التنمية المستدامة،التي أصبحت هدفا استراتيجيا، تسعى إلى تحقيقه مختلف دول العالم دون استثناء.

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي، ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار،وعرف تغيرات عبر الزمن، حيث اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، فهناك من يصفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية، وأهمها الاهتمام بالصناعة. كما ورد مفهوم التنمية المستدامة–لأول مرة–في تقرير" اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "عام 1987 على أنها " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم "(غنيم،أبو زنط، 2007،ص25).

إن التنمية المستدامة مفهوم حديث، بدأ يستخدم كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت "الاستدامة " مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي منشود من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وذلك من أجل ضمان تحقيق حياة نوعية جيدة للسكان في الحاضر، وللأجيال في المستقبل (غنيم، الزنط،2007،ص15).

وعلى الرغم من التوجهات الحديثة في تطوير مفهوم التنمية، من تنمية إلى تنمية شاملة ثم تنمية مستدامة، تبقى التنمية عملية حضارية شاملة، لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي–في حد ذاتها–بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءته وإطلاق لقدراته للعمل البناء والتنمية، كما إنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.

2. <u>التنافس العالمي على رأس المال الفكري البشري:</u>

في ظل هذا التوجه العالمي الجديد، نحو الاستثمار في المعرفة، وفي المورد البشري – الفكري منه خاصة–،تزايد التنافس العالمي من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الكفاءات العلمية، من مختلف دول العالم، وذلك توفير أحسن الظروف والامتيازات المادية والمعنوية، إيمانا منها بأهمية المورد البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم والتفوق العالمي.

وإذا حاولنا استنباط هذا التنافس العالمي من مختلف الإحصاءات التي وردت في التقارير العالمية ، –وبخاصة خلال السنوات العشرة الأخيرة– فإننا نلمس أن الصين باتت على وشك التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من حيث العدد الإجمالي للباحثين،إذ يضم كل من هؤلاء العمالقة الثلاثة نحو(20%) من عدد الباحثين في العالم،وإذا أضفنا حصة اليابان (10 %) وروسيا(7 %)،يتجلى التركيز الهائل للباحثين على المستوى العالمي ، فالدول الخمس الكبرى التي تضم حوالي (35 %) من سكان العالم، يوجد بها ثلاثة أرباع الباحثين . في حين لا تضم الهند، التي هي من البلدان ذات الأعداد الضخمة من السكان،إلا(2.2 %)فقط من العدد الإجمالي للباحثين في العالم، مقابل (3.5 %)و(2.2 %)فقط في قارتي أمريكا اللاتينية و إفريقيا على التوالي.

ومع إن عدد الباحثين في الدول النامية ارتفع من(30 %)عام 2002 إلى(38 %)عام 2007.فإن الصين حققت بمفردها ثلثي هذا الارتفاع،حيث سجلت ما يقارب(19.7%) ،وفي الوقت الذي حققت فيه الدول العربية في قارة آسيا ما يقارب 0.3 %، والدول العربية في قارة إفريقيا حوالي(1.4 %) من مجموع عدد الباحثين في العالم سنة2007 ، نجد أن الاتحاد الأوروبي سجل ما يقارب (20.9 %)خلال نفس السنة (اليونسكو،2010).

ومن خلال ما سبق نلاحظ التنافس العالمي في جذب واستقطاب الكفاءات الماهرة والعالية، من تقنيين ومهندسين وباحثين، من أجل بناء قاعدة علمية متطورة، تسهم في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، في مختلف المجالات التعليمية والصحية والبيئية، والوصول إلى ما يعرف بالرفاه الاقتصادي.وحسب مركز إحصائيات اليونسكو ، وحسب ما ورد في تقرير العلوم لسنة 2010 ، نلاحظ التنافس الكبير بين الدول الكبرى ، اليابان ،الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا ، فرنسا و الصين ، حيث بلغ عدد الباحثين لكل مليون نسمة في اليابان سنة 2007 ما يقارب 5573 باحثا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 4663 باحثا لكل مليون نسمة ، أما الصين فسجلت حوالي 1071 باحثا لكل مليون

نسمة، وألمانيا حوالي 3432 باحثا . وبالنسبة لمجوع الدول العربية فسجل ما يقارب 477 باحثا لكل مليون نسمة. مما يحدد –بوضوح– التفاوت الكبير والهوة المعرفية بين العالم العربي والعالم المتقدم .وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010،فإن النقلة الاقتصادية النوعية التي أحدثتها بعض الدول الفتية،–خاصة الأسيوية– مثل كوريا الجنوبية ، سنغافورة،يرجع أساسا إلى استراتيجيه تنموية قائمة أساسا ،على الاستثمار في البحث العلمي والتطوير ، مما يجعل العالم المتقدم بأسره يتوجه إلى الاستثمار في المعرفة بوصفه نهجا اقتصاديا جديدا.وهذا ما يفسر السعي المتزايد لهذه الدول من أجل بناء قواعد علمية، تسيرها نخب علمية متميزة وبأعداد كبيرة وتنفق عليها مبالغ ضخمة، فالولايات المتحدة تمتلك ما يقارب 1412639 باحثا،وتملك الصين 1592420 باحثا، أما اليابان 656676 باحثا، وألمانيا 311500 باحث، وفرنسا ما يقارب 229130 باحثا، أما كندا فسجلت ما يقارب 142948 باحثا، والهند تمتلك ما يقارب 154827 باحثا، وروسيا حوالي 656676 باحثا(اليونسكو،2010).

ولا يمكن أن نتغاضى عن قضية في غاية الأهمية، وهى مسألة الإنفاق على البحث العلمي التي لم تأخذها الدول العربية بعين الاعتبار، خاصة وأن تقرير اليونسكو للعلوم لسنة 2010 أكد أن مجموع الدول العربية لا تنفق إلا ما يقارب 38.4 ألف دولار على البحث والتطوير لكل باحث، في الوقت الذي تنفق فيه البلدان المتقدمة ما يقارب 195.0 ألف دولار، أما الصين لوحدها فتنفق ما يعادل ضعفي ما تنفقه مجموع الدول العربية أي ما يقارب 72.0 ألف دولار خلال سنة 2007(اليونسكو، 2010).

ومن خلال ما سبق نستخلص –بوضوح–أهمية رأس المال الفكري البشري، في الاستراتيجية التنموية للدول المتقدمة، والتنافس العالمي من أجل جذب الكفاءات العالية. ذلك لأن البحث العلمي والتطوير مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت –بما لا يدع مجالا للشك–، أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي العلم والمعرفة،وأن الدول التي تقدمت –بما في ذلك النمور الأسيوية–، تقدمت من هذه البوابة، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضعه في أولوية برامجها وسياستها (الحر،2003، ص 15).لكن المؤسف أن الإحصاءات العالمية حول واقع العلوم و البحث العلمي في العالم العربي، يترجم

بوضوح الأسباب الرئيسة التي أدت إلى هجرة النخبة العلمية نحو العالم المتقدم ، واستفادة العالم الغربي من هذه القدرات وتوظيفها في تحقيق نمو وتطور مجتمعاتها .

3. الحركية العلمية وهجرة الكفاءات العالمية والعربية:

بالرجوع إلى تاريخ هذه الظاهرة "هجرة العقول" نجد أنها قد ولدت ضمن البلدان الصناعية ذاتها، فخلال الخمسينيات هاجرت العديد من النخب إلى الولايات المتحدة انطلاقا من المملكة المتحدة وألمانيا وكندا. وبدءا من الستينيات اجتاحت الظاهرة البلدان النامية–أيضا– نتيجة تردي الظروف المعيشية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وضعف هياكل ومستوى البحث والتعليم. ثم تعاظمت ظاهرة هجرة الكفاءات في سنوات التسعينيات مع ظهور تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة، التي زادت الطلب على موظفين أكفاء في ميدان البحث وكذلك في ميدان التعليم، مع تنامي عدم الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في أغلب الدول العربية.

تعني الهجرة من الناحية اللغوية وبشكل عام "الخروج من بلد لآخر ويسمى الشخص مهاجرا عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى بسبب ظلم ظالم لا يعرف الرحمة،أو المغادرة إلى أرض ثانية طلبا للأمن والعدل والعيش" (الخادمي، 2010، ص17). وتعني هجرة الكفاءات "انتقال الأفراد عاليي التأهيل (عادة من خريجي التعليم العالي وفوقه) من بلد لآخر بغرض العمل والإقامة الدائمة.

إن أسباب هجرة الكفاءات إلى الخارج كثيرة،فهي –بالفعل–معادلة طرفاها طارد وآخر جاذب،فأما الجانب الطارد فيتمثل في المحيط السياسي ومجال العمل والوضع المعيشي وأنظمة التعليم العالي والبيروقراطية وإلحاق الكفاءات العلمية بأعمال لا تليق بها، ولا تتلاءم مع تخصصاتها العلمية والاعتماد المكثف على الخبرات الفنية والتقنية الغربية، وبالتالي توفير فرص عمل للأجانب على حساب أصحاب الكفاءات الوطنية.وأما في الجانب الجاذب –وهو الأهم–في المعادلة،فإنه يمارس لعبة صيد الأدمغة بامتياز، فهناك المحيط العلمي المناسب وتوفر مناخ ملائم سواء أكان على المستوى الفكري أم الاجتماعي أم السياسي والشعور بالأمان والرفاه المادي والتسهيلات لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءتهم وتطورها من ناحية، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة أوسع وأكثر عطاء من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أهمية وخطورة هذه الظاهرة، إلا أن معاهد الإحصاء الدولية، لا توفر تغطية منهجية لبيانات الهجرة فيما بين بلدان الجنوب والشمال ولا بين بلدان الشمال فيما بينها، لكن يمكن التوصل إلى تقديرات في هذا الشأن عن طريق جمع بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،بشأن هجرة المهارات العالية مع بيانات اليونسكو عن التدفقات الثنائية للطلبة على المستوى الدولي، وتظهر هذه البيانات أن هجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال وفيما بين بلدان الشمال تطغى على سائر حركات الهجرة. لكن-بصورة عامة -أصبحت الوجهات الأكثر تنوعا بكثير مما كانت عليه سابقا. إذ بات كل من جنوب إفريقيا وروسيا وأوكرانيا وماليزيا والأردن(اليونسكو،2010) من الوجهات التي تستقطب المهارات العالية.

ويتمثل العامل الثاني في أن شتات المهاجرين يشكل نقطة انطلاق مفيدة، لرسم سياسات أكثر فعالية في مجال نقل التكنولوجيا وتدفق المعارف، ذلك لأن هذه الظاهرة تشكل حافزا يحث البلدان على رسم سياسات كفيلة بتشجيع المهاجرين ذوي المهارات العالية على العودة إلى بلدانهم. وكان ذلك حال جمهورية كوريا في الماضي وهو حال الصين وغيرها من البلدان اليوم.وتبدو هذه الظاهرة واضحة جدا في الدول العربية خاصة، حيث إن الأيدي العاملة الماهرة والمهندسين والأطباء وباحثين في مختلف التخصصات التقنية والإنسانية، تهاجر إلى الدول المتطورة، مما يزيد الفوارق في النمو والتطور الحضاري بين الدول النامية العربية وبين الدول المتقدمة التي بدأت تجذب الكفاءات العربية لتوظيفها لخدمتها بدلا من أن تقوم هذه الأيدي في المساهمة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تنتمي إليها.

إن الوطن العربي يمتلك قدرات بشرية هائلة وكوادر فنية من مختلف المستويات والتخصصات،كان من الضروري تفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، لكن هذه المؤهلات والطاقات تعيش حالة غربة واحتقار وإهمال في بلادها، نتيجة نظم سياسية تعيش على المحسوبية والواسطة والمكائد السياسية والصراع البيروقراطي. ونتيجة إعطائها وظائف إدارية تبعدها عن وظيفتها الأساسية وهي الإنتاج الفكري والإبداع العلمي والمشاركة في المناقشات الجادة للمشاريع والبرامج الإنمائية الشاملة للمجتمع (الخادمي،2010، ص23)،فتلجأ هذه العناصر التي تمتلك الخبرة والطموح والقدرة إلى الهجرة بحثا عن بيئة علمية متميزة. وتصادف التسهيلات والإغراءات والراحة والإشباع

النفسي والرضا المهني في البلدان التي تهاجر إليها.وعلى هذا الأساس أصبحت هجرة الكفاءات البشرية العالية إلى خارج الوطن العربي، مشكلة على درجة كبيرة من الأهمية، باعتبارها أصبحت أحد أهم القضايا الهامة التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. خاصة وأن الآثار السلبية لهجرة الكفاءات تبرز وتتجلى على المدى الطويل، بالإضافة إلى عجز حكومات الدول العربية عن المعالجة الحازمة لهذه المشكلة، مما جعل منها عاملا مساعدا على تزايد واطراد الهجرة إلى خارج حدود الوطن العربي.

إن العقبة التي يصادفها العديد من الباحثين في البلدان النامية هي تلك الصعوبات التي يجدونها بسبب نقص الإمكانات في إيجاد مكان لهم على الساحة العلمية الدولية، على الرغم من أنهم ينتجون أعمالا علمية جيدة. فصعوبة إنتاج علم على المستوى الدولي في البلدان النامية تفسر حتما جزءا من فداحة هجرة العقول من الجنوب نحو مختبرات الشمال وجامعاته. وقبل تحليل آثارها السلبية على طاقات البلدان النامية، يجب أن نذكر بأن هجرة العقول لا تمثل إلا مظهرا من ظاهرة الحركية العلمية الأعم.

4. هجرة الكفاءات العربية وأثرها على التنمية المستدامة في الوطن العربي:

إن كارثة هجرة الكفاءات العربية بشتى تخصصاتها تثير الحزن والألم في الواقع العربي ا ، فما إن يتم إعداد شاب عربي نبيه في المعاهد والجامعات العربية ، حتى يتم الدفع به إلى جامعة عالمية للحصول على درجة علمية، وما إن يتم إرساله في بعثة علمية ويثبت كفاءته ،حتى يتخذ قراره بعدم العودة إلى بلده وتفضيل البقاء و الاستمرار في المجتمع الغربي. وهكذا تضيع فرصة الاستفادة من خيرة أبنائنا،فنقدمهم مجانا وهدية إلى غيرنا، ونساهم بأنفسنا في توسيع الفجوة العلمية بيننا وبين الغرب.

وبالتالي تصيب هجرة الكفاءات العربية، أفضل الطلاب الذين يحصلون على تأهيل في الخارج، ويدفع البلد المنشأ خاصة الدول النامية والعربية تكاليف باهظة من أجل تكوينه، دون أن يستفيد من هذا التأهيل وتكون قد صدرتهم مجانا، لأن أغلب الطلاب يفضلون عدم الرجوع إلى بلدانهم، والبقاء في البلد المستقبل أو الهجرة إلى بلد آخر أكثر تطورا.وحركية الطلاب هذه واضحة بصورة خاصة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وتبقى الولايات المتحدة أول مقصد عالمي للطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج بأكثر من 600000

طالب استقبلوا عام 2002. وهنا يمكننا أن نتساءل إذا كان من الطبيعي تمويل البلدان الفقيرة بلا مقابل التعليم الثانوي وحتى التعليم العالي لباحثين أكفاء تستفيد من عملهم في النهاية مخابر الدول الغنية فقط؟كما لفتت الإحصاءات الحديثة الخاصة بهجرة الكفاءات العربية نحو الخارج إلى أن حوالي 54 %من الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى بلدانهم وأن هناك ثلاث دول غربية تستقطب ما يقارب 75 %من المهاجرين العرب هي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وبريطانيا.

كما جاء في التقرير الإقليمي لهجرة الأدمغة العربية الذي أصدرته جامعة الدول العربية سنة 2009 والذي يحمل عنوان " هجرة الكفاءات...نزيف أم فرص؟". أن الجزائر والمغرب وتونس تظل الدول الأكثر نزيفا لهذه النوعية من العمالة بنحو 50 %من إجمالي المقيمين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي العربي، حيث تم اعتبارها الدول الأكثر إرسالا لهذه النوعية من العمالة، حيث بلغت الكفاءات العربية المهاجرة من هذه البلدان حوالي نصف الكفاءات المولودة بالبلدان العربية والمقيمة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،وتصل نسبتهم إلى ما يقارب 74 %إذا أضيف إليهم اللبنانيون والمصريون. وتأتي هجرة الكفاءات المغربية في المرتبة الثانية على الصعيد العربي متقدمة على لبنان ومصر.

حسب ما ورد في الدراسة التي أنجزت من قبل إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية الصادرة في فيفري2009، فقد سجل ما يقارب 207117 كفاءة مهاجرة من المغرب، و68190 كفاءة مهاجرة من تونس، وحوالي 215347 من الجزائر، و147835 من مصر، أما الأردن فسجلت حوالي 26640 كفاءة مهاجرة، ولبنان حوالي 110960 كفاءة مهاجرة (جامعة الدول العربية،2009). وحسب هذه الدراسة، فإن الجزائر والمغرب تتصدران القائمة من حيث تصديرهما لأبرز كفاءاتهما إلى الخارج، وذلك بنسبة قدرت بحوالي 23 %من مجموع الكفاءات العربية المتواجدة في الخارج، تليهما مباشرة مصر بنسبة 16 %، ثم لبنان بنسبة 12 %. وذلك بمعنى أن المجموع الإجمالي لهذه الكفاءات قدر بما يقارب مليونا و90 ألف و282 كفاءة علمية (جامعة الدول العربية،2009). يتم توظيفها من قبل الدول الغنية في عملية الاستثمار في التنمية.

واللافت للانتباه أن الإحصاءات التي أجرتها الدول العربية ومنظمة العمل العربي،قدرت حجم الخسائر العربية من هجرة العقول للخارج بما لا يقل عن 200 مليار دولار سنويا

(الخادمي،2010، ص30). وهذا ما يؤكد فداحة الخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات العربية.وفي ذات الوقت أكدت الدراسات والإحصاءات أن الدول الأساسية التي استفادت من هجرة الكفاءات العلمية هي الدول الأسيوية وذلك بإجمالي قدر بحوالي 114 مليار دولار، سجلت منه الهند ما يقارب 24.5 مليار دولار الصين حوالي 15 مليار دولار،و وفي المقابل سجلت دول أمريكا اللاتينية حوالي 68 مليار دولار، منها ما يقارب 24 مليار دولار للمكسيك. أما روسيا فقدرت فوائدها بحوالي 14 مليار دولار (Wanner ;2008 ;p7) .

وأخيرا يمكن القول:إن الاقتصاد ليس إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب، بل هو –قبل ذلك– تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات (ابن نبي،2002، ص 59). ذلك أن ثروة الشعوب لا تتحقق بالأماني، دون وعي حقيقي بأهمية العوامل الثقافية في تكوين واستمرار الثروة، ومنها الحث على مجتمع ومجتمع القانون، والتي بدونها لا يتسنى لأي مجتمع الوصول إلى عتبة التنمية المستدامة، هكذا تتحقق ثروات الشعوب ولا ثروة دونها. فالتنمية هي عملية تهدف إلىإحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والسلوك، وهي مجموعة الوسائل والجهود المختلفة التي من خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثروة بشقيها الماديوالبشري، والتي بدورها تؤدي إلىإحداث تغيير في أنماط السلوك وأنواع العلاقات الاجتماعية.

خاتمة:

بات من المؤكد أن هجرة الكفاءات من أخطر القضايا التي تواجه تنمية الشعوب النامية عموما، والوطن العربي على وجه الخصوص، ومعالجتها تحتاج إلى وقفة جادة، وإلى موضوعية وأفق شمولي يتلمس تعقيدات الواقع العربي، ومن ثم وضع الحلول الناجحة المتعلقة بهذه الظاهرة، كونها تعكس خطراً متواصل التأثير، وهو مرشح –في ظلّ تأثيرات العولمة–نحوالتزايد.وإن عملية التنمية الشاملة دائمة ومستمرة، وهجرة الكفاءات العربية لها أثر كبير على سير هذه العملية في الوطن العربي. لذلك إذا أردنا أن تحقق تنمية شاملة،فلابد لنا من معالجة مشكلة هجرة العقول العربية، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى هجرة الكفاءات والخبرات والمهارات، وبناء كوادر وطنية قادرة على قيادة وخدمة الاقتصاد الوطني.

من الضروري التأكيد على أهمية تحديد الدوافع المختلفة لهذه الظاهرة ، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم فكرية أم غيرها ، إلا أن العوامل الاقتصادية كانت ولا تزال، تحتل الأولوية في التأثير المباشر على العقول والكفاءات العربية ، ولاسيما أن الأشخاص الأكثر تأثراً بهذا العامل هم الأشخاص الأفضل أعداداً والأكثر كفاءةً لتسيير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريس في الوطن العربي، مما يتطلب إيجاد سبل علمية لصيغ التعامل الإنساني والحضاري مع الكفاءات العلمية وبحرص وطني، فضلاً عن محاولة وضع استراتيجية عمل عربية تشارك فيها الحكومات العربية كافة، ومؤسسات العمل العربي المشترك، وتستهدف – على أقل تقدير – ، تقليل هجرة العقول العربية وإزالة قسم من العقبات التي تواجهها، ومن ثم معالجة المشاكل التي تعترض مسيرتها العلمية ، عبر إجراءات عملية عديدة، في مقدمتها :

- إعادة النظر جذريا في سلم الأجور والرواتب التي تمنح للكفاءات العربية وتقديم الحوافز المادية التي ترتبط بالبحث والإنتاج.
- احترام الجانب الإنساني للكفاءات العربية،وحرية الرأي –بشكل خاص–،فيما يتعلق بمجالات تخصصهم.
- إعطاء المسؤولية الفنية للفنيين، بالمقارنة مع نظرائهم الخبراء الأجانب العاملين في البلدان العربية.
- الالتزام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي فيما يتعلق بسياسة البحث العلمي على المستوى العربي.
- رفع القيود والحواجز عن الدراسات والأفكار والبحوث والنتائج وتأليف المحاضرات، واستعمال مختلف الوسائل المتطورة والحديثة.
- إعادة النظر في مناهجنا التعليمية واتخاذ طرق علمية حديثة لإحداث نقلة نوعية في مناهجنا الدراسية في مراحل التعليم المختلفة لتلبي متطلبات العصر.

- إنشاء بنى تحتية حديثة للبحث العلمي، حيث لا يمكن إحداث أي تطور ما لم يكن الاهتمام بالبحث العلمي أولى أولوياتها، والعمل على زيادة الدعم المقدم لهذا المجال .

قائمة المراجع:

1. عبد العزيز محمد الحر(2003)- التربية والتنمية والنهضة – ط1 – شركة مطبوعات للتوزيع واالنشر-بيروت .
2. عبد القادر رزيق الخادمي(2010)-الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة-ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر.
3. عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط (2007)- التنمية المستديمة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها – ط1 – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان .
4. علا أحمد صلاح(2004) – ثروة المعرفة ورأس المال الفكري – الدار الدولية للاستثمارات الثقافية – القاهرة.
5. علي طراح،غسان سنو(2004) – التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة- دراسات فيآثار العولمة والتحولات العالمية- دار النهضة العربية – بيروت .
6. علي السيد الشخيبي(2012)- أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي- دار الفكر العربي- ط1- القاهرة
7. سعد على العنزي، أحمد علي صالح(2009)- إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال-اليازولي- عمان
8. مالك بن نبي (2002)- المسلم في عالم الاقتصاد- دار الفكر – دمشق.
9. مالك بن نبي(1995) – من اجل التغيير – دار الفكر المعاصر – دمشق.
10. تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010- منشورات اليونسكو – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة- فرنسا – 2010.
11. تقرير التنمية البشرية 2010 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
12. Philippe Wanner . L'apport des migrants au développement : une perspective économique. Annuaire suisse de politique de développement . vol 27 .;N°2 ;2008